



الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف Islamic International Rating Agency

منهجية تصنيفات الالتزام الشرعي والاستثمار

مقدمة

تستهدف تصنيفات الالتزام الشرعي والاستثمار توفير المعلومات والتقييم المستقل ل إطار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية أو المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم الخدمات المصرفية أو المالية الإسلامية. وتضع هذه التصنيفات دليلاً مرجعياً للمستثمرين من حيث التزام المؤسسات المالية الإسلامية (الصيرفة والتكافل) بالأحكام والمبادئ الشرعية في تقديم خدماتها التي توصف على أنها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويتوافق إطار عمل تصنيفات الالتزام الشرعي والاستثمار كما هو وارد بالتفصيل أدناه مع المعيار رقم 10 لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية (GSIFI 10) والمعنون بـ "تصنيفات الالتزام الشرعي والاستثمار للمؤسسات المالية الإسلامية" والصادر من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي). ويشمل نطاق التصنيف المفصل هنا جميع المجالات المنصوص عليها في هذا المعيار وربما يزيد عليه. وعلاوة على ذلك، فإن السياسات والعمليات الداخلية للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (الوكالة) ذات الصلة بتصنيف الالتزام الشرعي والاستثمار، تتوافق مع هذا المعيار حتى لو لم تذكر في هذه المنهجية.

وتختلف تصنيفات الالتزام الشرعي والاستثمار عن التصنيف الائتماني الذي تقدمه الوكالة من حيث أن التصنيف الائتماني هو عبارة عن تقييم لقدرة المؤسسة المالية ورغبتها في سداد التزاماتها المالية. من ناحية أخرى، تعني تصنيفات الالتزام الشرعي والاستثمار بإصدار رأي مستقل حول نظام الفحص والتسويات المعمول به للتأكد من تمكن ثقافة الحوكمة الجيدة ومبادئ الالتزام الشرعي. ويتم الأخذ في الاعتبار بمعايير الحوكمة الشرعية ومعايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن (أيوبي)، وغيرها من هيئات وضع المعايير ذات الصلة مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) على نطاق واسع كمؤشرات مرجعية. وتنظر الوكالة إلى أفضل الممارسات التي أوصت بها هيئات وضع المعايير هذه كمؤشرات مرجعية في أعمال التصنيف. ومع ذلك، فإن التطورات الرقابية، وأوضاع القطاع الخاص في العديد من البلدان التي تغطيها الوكالة تسمح لها بتطوير دليل استرشادي شامل للممارسات المثلى، مما يؤدي إلى تطوير إطار عمل مستمر للحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية.

أهداف التصنيف

من الخصائص المميزة للمؤسسات المالية الإسلامية وخدماتها أنها "شرعية" وهي الجهات الوحيدة لتقديم هذه الخدمات. لذلك، يجب أن تخضع لعملية مراجعة من الغير، وتمكين المستثمرين من الاتصال المباشر للتعرف على الطبيعة النسبية للالتزام الشرعي مما يعني أن شفافية هذه المؤسسات تتأثر بخضوعها للتصنيف. ومع الاقرار بأهمية المستثمرين في المعرفة، فإن الوكالة تدرك أن الثقة أو عدمها في شرعية الخدمات المالية لهذه المؤسسات، يعد عاملاً مؤثراً في نمو الصناعة، مما يؤكد الحاجة إلى وجود المراجعة الخارجية لتحفيز نمو التمويل الإسلامي. ويجدر بنا العلم أن التصنيف ليس دقيقاً ولا يمكن اعتباره تحقّقاً من امثال المعاملات، ولكنه رأي حول الالتزام النسبي بأفضل الممارسات معتمداً على رأي التدقيق كمدخل رئيسي لعملية التصنيف مما يمكن المستثمرين من التمييز بين المؤسسات التي تعلن عن تقيدها باللوائح والسياسات الداخلية التي تحكم الالتزام الشرعي.

وترى الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف أنهما تقوم بالمقارنة بين قرارين شرعيين للحكم بصحة أحدهما، لكنها تستهدف للقيام بالتصنيف تقييم عملية الامتثال للقرار الشرعي والعمل به، وليس صحة القرار نفسه. إضافة إلى ذلك فإن من المفترض أن يلتزم مقدمو الخدمات المالية والتكافلية الإسلامية بالمبادئ الشرعية المقبولة عالمياً، والتي تسمح بتقسيم العناصر الهيكلية الرئيسية للخدمات من حيث هرمية قبولها كونها "جائزة شرعا" أو " جائزة مع الكراهة" أو " جائزة شرعاً عند الضرورة لفترة زمنية محددة أو في وضع أو نظام قضائي محدد". وتقوم الوكالة أيضا بتقييم الخدمات أو المنتجات المالية الإسلامية للمؤسسة مقابل "التسلسل الهرمي لمعايير الالتزام" كونها "دولية" أو "محلية" أو "مؤسسية" على النحو المنصوص عليه بمزيد من التفصيل لاحقاً في هذه الوثيقة. وهذا يتيح للوكالة إبداء رأيها في درجة التزام باقة من المنتجات التي تقدمها المؤسسات المالية، مقارنة بمعيار معروف ومعلن، وذلك كجزء من النهج الشمولي المتخذ للوصول إلى التصنيف. ومن خلال إظهار حالة التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالمعايير واللوائح وأفضل الممارسات المتعلقة بالمبادئ و الأحكام الشرعية، تعمل التصنيفات على ترسيخ درجة أعلى من الانضباط والشفافية في الصناعة. كما تؤدي هذه التصنيفات في نفس الوقت إلى إجراءات تصحيحية، وتستخطو الصناعة ككل نحو معايير أعلى من الحوكمة الشرعية.

التسلسل الهرمي لمعيار الالتزام الشرعي

بالإضافة إلى "التسلسل الهرمي للقبول" على النحو المشار إليه أعلاه، يتم تحديد الثوابت المرجعية الخاصة بالمبادئ والأحكام الشرعية من خلال التسلسل الهرمي التالي، عند الاقتضاء:

(أ). أفضل الممارسات الدولية: بصفتها هيئة دولية لوضع المعايير، تعد المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) والمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية كمييار على المستوى الدولي للمؤسسات المالية الإسلامية. علاوة على ذلك، يتم من وقت لآخر تقييم أفضل الممارسات في مجال الشريعة والحوكمة المؤسسية التي توصي به الجهات الرقابية أو التي تم تطويرها بمبادرة من القطاع الخاص في الدول الإسلامية لاختيار أفضلها لتكون مرجعا دولياً؛

(ب). الدليل الإرشادي (الوطني) القُطري: توفر البنوك ذات الأهمية النظامية 10 تقييماً على المستوى الوطني الامتثال للإرشادات المقدمة من هيئة مركزية محلية. مقياس التصنيف ذي الصلة موضح في "الملحق ب"؛

(ج). الموافقات والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة المالية الإسلامية.

ملاحظة: مثل هذه التقييمات على المستوى الوطني مدرجة في التقييمات الدولية. بشكل توضيحي، يمكن افتراض أعلى تصنيف للمقياس الوطني "منهجية تصنيف الالتزام الشرعي والاستئمان (محلي) 1"، حتى في حالة عدم منحه بشكل صريح، لأي كيان تم منحه تصنيف على النطاق الدولي له في النطاقات الثلاثة العلوية على مقياس التصنيف. وبالمثل، سيكون من النادر رؤية تصنيفات عالية على المستوى الوطني وتصنيفات دولية منخفضة، ما لم يكن النظام التنظيمي المحلي ضعيفاً بشكل استثنائي.

نطاق المنهجية

الجهات المستفيدة النهائية من تصنيفات الالتزام الشرعي والاستئمان هي عبارة عن مستثمرين غير ممثلين باعتبارهم مودعين ، وغير ذلك من مقدمي الأموال، ومساهمي الأقلية، وأبرزهم أصحاب الحسابات الاستثمارية. وفي شركات التكافل، يعتبر المشتركون في التكافل من أهم أصحاب المصالح، وغالباً ما يكون تمثيلهم ناقصاً في هيكل الحوكمة، وقد يستفيد هؤلاء من هذه التصنيفات. ومن الأهمية بمكان أن نوضح أن التصنيف ليس فحصاً لمدى التقيد و الالتزام باللوائح المحلية، لكن هذه اللوائح المحلية تعتبر منطلقاً للتصنيف، وبالتالي فإذا كان يُنظر نظرة سلبية إلى الاخلال باللوائح، فإن التقيد بما لا يكفل تصنيفاً أعلى، نظراً لأن مرجعية التصنيف تعتمد على أفضل الممارسات الدولية. ومع ذلك، يتم مراعاة المعوقات القانونية التي تحول دون تنفيذ

بعض الممارسات المفضلة في التمويل المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بحيث لا تؤدي إلى تدني التصنيف. وتعتبر الممارسات الدولية هي الأفضل حتى لو لم تنص اللوائح المحلية على معيار أعلى من الالتزام الشرعي، ولذلك تعتبر أفضل الممارسات الدولية هي مرجعية التصنيف، باستثناء المناطق التي تمنع فيها الأنظمة أو القانون التجاري أي مؤسسة من العمل بمثل هذه الممارسات. و في هذا السياق، إذا كانت الممارسات المسموح بها لهيكل الخدمة وتصميمها أضعف بشكل ملحوظ من الدليل الإرشادي الدولي المعمول به، فقد تصبح التصنيفات مقيدة بتصنيف أقل نسبياً من تصنيفات مؤسسية تتبع أفضل الممارسات الدولية.

وبخلاف التصنيفات الائتمانية الأكثر شيوعاً في التمويل، تعد التصنيفات الشرعية فيجوهرها تقيماً للممارسات الحالية. وبينما ينظر بإيجابية إلى التدابير الإيجابية والمحسنة التي هي قيد التنفيذ، فإن اعتباراً أقل يعطى لذلك في عملية التقييم لوضع التقديرات المستقبلية. وبعد التصنيف الأول للمؤسسة، تقوم التصنيفات التالية مراجعة سنوية لمعرفة مدى استجابة المؤسسة للعمل بأفضل الممارسات أو الانحراف عنها.

عوامل التصنيف الأساسية

يعكس تصنيف الالتزام الشرعي والاستئمان تقيماً كلياً للحالة النسبية لالتزام المؤسسات المالية الإسلامية بالمعايير واللوائح وأفضل الممارسات (ويشار إليها مجتمعة بالممارسات المرجعية) بشأن (أ) الالتزام بمبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء (ب) إطار الحوكمة الشرعية (ج) ممارسات الحوكمة المؤسسية (د) الشفافية والإفصاح (هـ) الأخلاقيات والقيم (و) المسؤولية الاستثمارية والأداء. ويخصص التصنيف وزناً معيناً لكل عامل من العوامل المذكورة على النحو التالي:

(أ) الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية 45%

أ- 1 الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية بخصوص هيكل المنتج أو الخدمة.

أ- 2 التقيد بالهيكل والسياسات المعتمدة فيما يتعلق بالتعامل مع الدخل المتحصل من مخالفة البند الوارد أعلاه في أ-1.

أ- 3 جودة إدارة الأصول، وتشمل جودة الأعمال التي تحصل عليها الإدارة وتفايدها للمخاطر غير الضرورية، مع أخذها بإجراءات فحص سليمة للأعمال تجنبها المخاطر وتضمن خصائص جيدة للعوائد مقارنة بالمنافسين في السوق.

ولغرض تحديد الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، ستقوم الوكالة بتقييم المعاملات أو التعرضات الجوهرية للمخاطر التي تتجاوز 5% من مجموع التعرضات، وتقييم جميع هيكل الأصول، والمراكز المالية القائمة والتي تضم أكثر من 10% من مجموع الأصول. ولغرض تحديد الأهمية المادية، تعتمد أحدث نتائج السنة المالية المتاحة للجمهور. وتقوم الوكالة أيضاً بتقييم غير تفصيلي لحالة الالتزام الشرعي لمقدمي خدمات الطرف الثالث مثل مزودي خدمات التأمين للمصارف ومقدمي خدمات إعادة التكافل لدى شركات التكافل. وكذلك يتم اعتبار شروط الخدمة وحجم الأعمال التي يقدمها مقدمو الخدمة غير الملتزمين بأحكام الشريعة الإسلامية. ويتحدد مستوى الحوكمة الشرعية الكلية إلى حد كبير بدرجة قبول المقومات الرئيسية لهيكل المنتج أو الخدمة من حيث مدى توافقها مع أفضل الممارسات الدولية. ويتم الحكم على درجة القبول وفقاً لـ "التسلسل الهرمي للقبول" المشار إليه سابقاً في هذه المنهجية و "التسلسل الهرمي لمعيار الالتزام" للحصول على نقاط لكل منتج في إطار المعيار الموضح أدناه:

التسلسل الهرمي لمعيار الالتزام الشرعي		التسلسل الهرمي للقبول	
جائز شرعاً	جائز شرعاً مع الكراهة	غير جائز شرعاً إلا في بعض الأحوال و الاختصاصات القضائية	جائز شرعاً
9	7	3	أفضل الممارسات الدولية

1	5	7	الدليل الإرشادي القطري
0	1	3	القرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة المالية الإسلامية

ويتم تحديد العلامة الإجمالية لكل منتج أو عملية وفقاً للوزن والنوع فيما إذا كان خارج الميزانية أو داخلها. وتستخدم العوامل المالية للمخاطر في المعاملات التجارية لتقييم مدى التزام المؤسسات المالية الإسلامية بقاعدة الرجل الحريص كما هو الحال في التحريات التجارية. وفي حين يتم تغطية ذلك أيضاً في إطار الحوكمة، فإن الجودة الشاملة للأعمال والمخاطر والمكافآت إلى المستثمرين مع سياسات فحص الأعمال التجارية. ويمكن أيضاً استخدام مقدار الدخل غير المتوافق شرعياً لتقييم تنفيذ سياسات المنتجات التي تنظم الأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمؤسسة المالية الإسلامية. وتقوم الوكالة بفحص مقدار ومصدر الدخل غير المتوافق شرعياً. أما بخصوص مصدر هذا الدخل، فإن الوكالة تقوم بالنظر في تكرار هذه المعاملات وكذلك طبيعة الانحراف في التزامها. وفي حالة وجود فرع أو نافذة إسلامية، تقوم لجنة تصنيفات الالتزام الشرعي والاستئمان بالوكالة بمراجعة الإجراءات وضوابط الحماية من خلط الأموال، للتأكد من فعالية الفصل الكامل بين الأموال وأنشطة التمويل الملتزمة وغير الملتزمة.

(ب) إطار الحوكمة الشرعية 20%

ب. 1. التمكين والاستقلالية والكفاءة ونزاهة التوجيه الشرعي من خلال هيئة الرقابة الشرعية والإدارة المسؤولة عن تمكين توافق الأعمال مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ب. 2. القبول الواسع والاحترام للتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

ب. 3. نظام الضوابط والتوازنات من خلال اجراء تدقيق داخلي وخارجي، مما يتيح تطبيق مبادئ الشريعة في الأعمال.

ومن الركائز المهمة للتقييم هو ما إذا كانت هناك آلية داخل المؤسسة لتوجيه التزامها الشرعي، أي ما إذا كان قد تم إنشاء لجنة أو مجلس مستقل أو هيئة على مستوى عالٍ في المؤسسة لتوجيه عملية الإشراف الذاتي داخلها. ويمثل مستوى الصلاحيات والاستقلالية الممنوح لهذا الترتيب المستندات التأسيسية، وممارسة الصلاحيات دليلاً مهماً للتصنيف.

وترى الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف أن اندماج جهاز الرقابة الشرعية مع أجهزة الإدارة المؤسسية المسيطرة، والوظائف التي تؤديها لتمكين الالتزام الشرعي، وإطار السياسة العامة للمؤسسة، كل ذلك جزء لا يتجزأ من إطار الحوكمة الشرعية الفعال. ورغم تقديم التقارير المباشرة إلى المساهمين من خلال الاجتماع العام السنوي، فإن هيئات الرقابة الشرعية غالباً ما تخلو من صلاحية التأثير على مجلس الإدارة، الذي يمتلك أعلى مستويات الصلاحية في الهيكل العام للشركة. وتعتبر الآلية التي تنشؤها المؤسسة لاندماج نظام الرقابة الشرعية بالآلية العامة للرقابة المؤسسية، نقطة محورية في التصنيف. وهذا هو أيضاً المسوغ الرئيسي لتقييم الممارسات المؤسسية والحوكمة الشرعية جنباً إلى جنب، ولأن الشريعة الإسلامية كل لا يتجزأ، ولا يجوز أخذ بعضها وترك بعضها، بل يجب أن تقود وتوجه الممارسات المؤسسية داخل المؤسسة. وتبرز "منهجية تصنيف الائتمان" للوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف (المتاحة على موقعنا الإلكتروني) بشكل خاص الطبيعة المترابطة لسلوك الأعمال والممارسات الحوكمية والحوكمة الشرعية ويمكن الاطلاع على المزيد

بزيارة هذا الرابط: <http://iirating.com/resource/FiduciaryMethodology.aspx>

وتتمتع هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة، من حيث المبدأ، بما يلزم من الصلاحيات لإجراء المراجعة والفحص المستقلين، وكذلك يمكنها الوصول إلى المعلومات الضرورية وتوفير الموارد اللازمة للقيام بذلك. كما يتضمن الفحص مراجعة إجراءات المصادقة على المنتجات والبرامج التي تقدمها المؤسسة على أنها إسلامية. يكون لمؤهلات العلماء وخبرتهم وسمعتهم الذين أصدروا الفتوى تأثير على التقييم الشامل.

وتقوم الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف بمراجعة نظام الرقابة الداخلية والتدقيق، للتأكد من الالتزام الشرعي ومعالجة الحالات المتعلقة بعدم الالتزام. وينصب الاهتمام بشكل خاص على ضمان عدم وجود ما يهدد المراجعة الذاتية أو تضارب المصالح في هيكل أو معاملات هذه الوظائف، ويجب أن تضمن خطوط رفع التقارير الاستقلالية في عمليات المراجعة. ويجري تقييم الصرامة المعتمدة في عمليات التدقيق والمراجعة، وما يستخدم من الموارد البشرية والتقنية وكفاءتها.

ج) ممارسات الحوكمة المؤسسية المتعلقة بالحوكمة الشرعية 10%

ج 1. يلعب التمكين، والاستقلالية، والكفاءة، ونزاهة القيادة دورا هاما لتعزيز نظام حماية حقوق أصحاب المصلحة بما في ذلك المساهمين غير الممثلين، والعملاء، ومشاركي التكافل، والمودعين الذين يضعون الودائع في عهدة المؤسسات المالية الإسلامية، وأهمهم أصحاب الحسابات الاستثمارية، وذلك من خلال الإقرار بوجود فروق في طبيعة مطالب أصحاب الحسابات الاستثمارية في المؤسسات المالية الإسلامية عن مطالبهم في البنوك التقليدية.

ج 2. نظام الرقابة الداخلية لتحقيق أ-3 و ج.1 أعلاه

ويتم إجراء فحص لمعايير الحوكمة المؤسسية وتقييمها للتأكد من حرص المؤسسة العادل على حماية مصالح جميع أصحاب المصلحة. ومجلس الإدارة دور هام في مجال الحوكمة، حيث يضطلع بمسؤولية اعتماد استراتيجية العمل، ومراقبة الأداء وتعيين كبار التنفيذيين والإشراف عليهم ومكافأهم وضمان المساءلة والشفافية.

وتقوم الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف أثناء تقييم هيكل الحوكمة الشامل باستعراض استقلالية مجلس الإدارة و تشكيله وملفات أعضائه التزامهم. ويعد التوجيه الاستراتيجي الذي حدده مجلس الإدارة واختيار الإدارة وتخطيط التعاقب الوظيفي وأهداف مواجهة المخاطر المحددة وآليات الرقابة المعمول بها من العوامل التي توفر معلومات مهمة عن معايير الحوكمة. ومن المتوقع أن يقوم مجلس الإدارة الفعال باختيار فريق إدارة قوي وتنفيذ الإشراف المناسب على المسائل المالية.

ويشكل توافر بنية تحتية فعالة للرقابة أمرا أساسيا لحماية المستثمرين والوفاء بالمسؤوليات الاستثنائية. كما أن وجود لجنة تدقيق مستقلة وحذرة خير معين على استحداث بيئة رقابة مالية داخلية و سليمة. وتشكل وظيفة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر أساس البناء الذاتي للمؤسسة. كما تعتبر خطوط تسلسل تقديم التقارير، وتحديد الهيكل التنظيمي لإدارة الرقابة وما يمنح من صلاحيات لكبار موظفي الرقابة من المؤشرات المهمة لأداء الحوكمة. ويعتبر وجود إطار للسياسات قادر على توجيه عملية اتخاذ القرارات الإدارية من المواضيع التي يتم تقييمها من خلال مراجعة الممارسات الفعلية للمنشأة كما تنعكس في قرارات المنشأة المتخذة ونوعية المداورات التي تسبق هذه القرارات.

ولا شك أن دور مجلس الإدارة في مراجعة معاملات الأطراف ذات العلاقة و اعتمادها يعتبر عاملا هاما من باب الحرص على عدم منح طرف ما معاملة تفضيلية وتجنب تضارب المصالح. ولذلك تقرر الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف ما إذا كانت المؤسسة المالية لديها سياسات معمول بها للتأكد من أن معاملات الأطراف ذات العلاقة غير تفضيلية وقائمة على التنافس الحرّ، وهي مناسبة من حيث الكم ولا تعرض المؤسسة لمخاطر مالية أو غير مالية لا لزوم لها، ولذلك تعتبر المعاملات المحدودة للأطراف ذات العلاقة أمرا إيجابيا بإشراف مناسب من مجلس الإدارة.

د) الشفافية والإفصاح 5%

د-1 الإفصاح عن الممارسات والأداء من خلال الاصدارات الورقية والالكترونية.

د-2 اشراك المستثمر والتواصل مع مشتركى التكافل بشركات التكافل وأصحاب الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية، من خلال التعريف بالفروق في طبيعة المطالبات لدى أصحاب الحسابات الاستثمارية بالمؤسسات المالية الإسلامية عن طبيعتها لدى المودعين بالبنوك التقليدية.

وتعتبر الوكالة أن إعداد التقارير المالية الممتازة في الوقت المطلوب خير دليل على وجود معايير حوكمة متينة لأنها تضمن للمستثمرين إمكانية تقييم الوضع المالي للكيانات المشمولة وما يتصل بذلك من مخاطر. وللإفصاحات الشاملة، بصيغتها الورقية والالكترونية أهمية بالغة في التواصل مع المستثمرين. ويجب أن يفي نشر وإبلاغ المؤسسات المالية الإسلامية عن المعلومات المالية وغير المالية بمتطلبات مبادئ الإفصاح المعترف بها دوليًا والتي تنطبق على صناعة الخدمات المالية الإسلامية. وستقوم الوكالة الدولية للاسلامية للتصنيف بتقييم مفصل لمستوى الإفصاحات وتكرار وتوقيت التقارير.

ويعد الاقرار بحق مشتركى التكافل بشركات التكافل وأصحاب الحسابات الاستثمارية في أخذ لحة عن استثماراتهم، وتوعيتهم بحقوقهم التعاقدية و ما يتصل بها من مخاطر، والجهود المبذولة لتحقيق توقعات العوائد من أبرز أهداف سياسة الإفصاح الشاملة. وترى الوكالة أن أداء الصناديق التي يساهم فيها أصحاب الحسابات الاستثمارية لا بد من الإفصاح عنها بشكل كاف لتمكين أصحاب الحسابات الاستثمارية من مراقبة ورصد عوائدها ضد التقلبات التي قد تعزى إلى الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر. كما لا بد من الإفصاح عن الفائض الناتج من الصندوق التكافلي المشترك، وسياسة التوزيع، عند الاقتضاء.

هـ) الأخلاقيات والقيم 10%

هـ-1 ينبغي اعتماد مدونة للأخلاقيات والقيم على جميع المستويات داخل المؤسسة.

هـ-2 ينبغي تضمين تقدير النظم البيئية والاجتماعية باعتبارها استثماراً قائماً على مبدأ شرعي في عمليات فرز الاستثمارات.

هـ-3 تراعى ممارسات المنشأة اعتبارات البيئة والقضايا الاجتماعية.

وتدرس لجنة التصنيف بالوكالة ما إذا كانت المؤسسة تعتمد مدونة لقواعد السلوك الأخلاقي ومدى فهمها من قبل التنفيذيين والموظفين ومدى وجود نظام يعمل به من أجل التقيد بها. وتؤمن الوكالة أن الحوكمة الجيدة والادارة العقلانية لتحمل المسؤوليات المؤسسية تعتبران ركيزة أساسية للاستثمار المتزن بالشرعية. ومن المعلوم أن القرآن والسنة قد عنيا بالرحمة لكل الكائنات الحية واحترام البيئة، وهذا جزء مهم من السلوك القويم. لذلك فإن هذا العامل يتم اعتباره في جميع منهجيات الوكالة بما في ذلك منهجية تصنيف الالتزام الشرعي والاستئمان. ويتم في هذا القسم تقييم السعي وراء الأهداف الاجتماعية بشكل مباشر من خلال المشاركة المؤسسية وبشكل غير المباشر عن طريق توجيه موارد الأعمال نحو هذه المساعي.

و) مسؤولية الاستئمان والأداء 10%

و.1 الأساليب المعتمدة لتوزيع العوائد.

و.2 مقارنة العوائد أو الخسائر المنقولة إلى المستثمرين.

ويتم في هذا القسم تقييم مدى عدالة التدابير التي تعتمدها المنشأة المعنية، حيث توظف الوكالة النسب المالية لتحديد فعالية ممارسة هذه التدابير، و منها على سبيل المثال مقارنة العوائد التي تجنيها المؤسسة مقابل تلك العوائد التي يتم توزيعها على المساهمين وأصحاب الحسابات الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة. ويشير الانحراف الكبير إلى عدم الإنصاف في التوزيع. ويتم تقييم اعتماد الطرق التي يتم مراعاتها لاستقرار مستوى الأرباح من هبة، وتغيرات في حصص المضارب أو السحوبات من الاحتياطيات، التي تم إنشاؤها مسبقاً لخدمة مثل هذه الحالات وتكرارها. وبطريقة مماثلة، و اعتماداً على هيكل صندوق التكافل المطبق، لا بد من النظر في توزيع فائض التكافل وتوقيته وثباته أثناء التصنيف المتعلق بذلك.

توحيد الرؤى

في حالات محددة، قد تتطلب الدرجات المنخفضة أو المرتفعة للتصنيف تغليب عامل أو أكثر من الاعتبارات الغالبة ودفع التصنيف بدرجة أعلى أو أقل من التصنيفات الإرشادية التي تم التوصل إليها من خلال الاعتبارات المرجحة كما هو موضح أعلاه. وتحتفظ لجنة التصنيف التابعة للوكالة بحقها في نشر رأيها المهني للوصول إلى التصنيفات النهائية.

ويهدف تقييم الوكالة الطريق من خلال تقييم النظام البيئي الذي تعمل فيه المؤسسة وما إذا كان يساعد على توفير بيئة مواتية لتمكين قوانين الفقه الإسلامي. وتجدر الإشارة إلى أن عدم وجود بيئة مواتية لا يؤدي إلى انخفاض التصنيف في حد ذاته ولكنه يشكل اعتبارًا مهمًا في التصنيف. وتعتبر التدابير التي تتخذها مؤسسة ما للالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، رغم عدم وجود لوائح تنظيمية قد تنال تقديرا إضافية مرجحا للمؤسسات في هذه الولايات القضائية، مما يؤدي إلى تصنيف متزن وقابل للمقارنة بمؤسسات أخرى في أنظمة قضائية متنوعة. وبدل الناتج النهائي بصيغة الرموز الألفبائية العديدة على تصنيف ترتيب مؤسسة مالية من حيث الالتزام بالشريعة الإسلامية والوفاء بالمسؤوليات الاستثمارية للاستثمار الشرعي.

تعريفات التصنيف

الدرجة	النقاط	الالتزام
A++	91-100	أعلى مستوى من الالتزام بالمعايير من حيث الوفاء بالتزامات الاستثمار للتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية
A+	81-90	مستوى عال جدًا من الالتزام بالمعايير من حيث الوفاء بالتزامات الاستثمار للتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية
A	71-80	مستوى عال من الالتزام بالمعايير من حيث الوفاء بالتزامات الاستثمار للتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية
B++	61-70	الالتزام المعتدل بالمعايير من حيث الوفاء بالتزامات الاستثمار للتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية
B+	51-60	مستوى مرضي من الالتزام بمعايير المتطلبات الشرعية
B	41-50	المستوى الأساسي للالتزام بمعايير المتطلبات الشرعية
C	اقل من 40	عدم كفاية الالتزام بالمتطلبات الشرعية

الملحق - أ: تعريفات مقاييس تصنيفات الالتزام الشرعي والاستثمار

النقاط	الفئة	مستوى الامتثال
100 - 91	تصنيفات الالتزام الشرعي والاستثمار (علمي): استثنائي	مستوى الامتثال استثنائي للمعايير العالمية من حيث الوفاء بالتزامات الاستثمار للتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية
90 - 81	تصنيفات الالتزام الشرعي والاستثمار (علمي): عالٍ جداً	مستوى عالٍ جداً من الامتثال للمعايير العالمية من حيث الوفاء بالتزامات الاستثمار للتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية
80 - 71	تصنيفات الالتزام الشرعي والاستثمار (علمي): عالٍ	مستوى عالٍ من الامتثال للمعايير العالمية من حيث الوفاء بالتزامات الاستثمار للتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية
70 - 61	تصنيفات الالتزام الشرعي والاستثمار (علمي): فوق المتوسط	مستوى الامتثال فوق المتوسط للمعايير العالمية من حيث الوفاء بالتزامات الاستثمار للتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية
60 - 51	تصنيفات الالتزام الشرعي والاستثمار (علمي): متوسط	متوسط الامتثال متوسط للمعايير العالمية من حيث الوفاء بالتزامات الاستثمار للتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية
50 - 41	تصنيفات الالتزام الشرعي والاستثمار (علمي): أساسي	مستوى أساسي للامتثال للمعايير العالمية من حيث الوفاء بالتزامات الاستثمار للتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية
40 <	تصنيفات الالتزام الشرعي والاستثمار (علمي): غير كافٍ	مستوى الامتثال للمعايير العالمية غير كافٍ من حيث الوفاء بالتزامات الاستثمار للتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية

الملحق - ب: تصنيفات الالتزام الشرعي والاستثمار على النطاق الوطني

الفئة	درجة الامتثال
تصنيفات الالتزام الشرعي والاستثمار (وطني) 1	عدم وجود انحرافات جوهرية عن الإطار التنظيمي الوطني للتمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية
تصنيفات الالتزام الشرعي والاستثمار (وطني) 2	انحرافات طفيفة عن الإطار التنظيمي الوطني للتمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية
تصنيفات الالتزام الشرعي والاستثمار (وطني) 3	انحرافات ملحوظة عن الإطار التنظيمي الوطني للتمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

عملية التصنيف

توقع اتفاقية تصنيف مع الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف	المؤسسة المالية الإسلامية
تقدم مواد إعلامية أولية إلى الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف	
تجري دراسة أولية و تقدم استبياناً تفصيلياً إلى المؤسسة المالية الإسلامية	الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف
تقدم معلومات مفصلة ردا على الاستبيان التفصيلي	المؤسسة المالية الإسلامية
تعقد اجتماعات العناية الواجبة	الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف
تجري تحليل ما بعد العناية الواجبة	
تقدم تقريراً إلى لجنة التصنيف	
تقرر التقييم الأولي (التمهيدي).	لجنة التصنيف
تخطر المؤسسة المالية الإسلامية ب التقييم الأولي (التمهيدي)	الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف
تناقش الأساس المنطقي للتصنيف ومسوغاته مع المؤسسة المالية الإسلامية	
يجوز لها تقديم تظلم بناء على أي حقائق أو معلومات جديدة	المؤسسة المالية الإسلامية
تنظر في التظلمات الواردة من المؤسسة المالية الإسلامية وتقدم التقييم النهائي	لجنة التصنيف
تخطر قرار لجنة التصنيف للمؤسسة المالية الإسلامية	الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف
توافق على إصدار التصنيف للجماهير - الموافقة مطلوبة فقط للإصدار الأولي	المؤسسة المالية الإسلامية
تصدر التصنيف لوسائل الإعلام	الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف